Document:	EB 2022/135/R.5
Agenda:	4(d)(i)
Date:	15 March 2022
Distribution:	Public
Original:	English

A

استراتيجية الصندوق للعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2022-2027

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Nigel Brett
المدير الإقليمي
شعبة آسيا والمحيط الهادي
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

عبد القادر سما
خبير اقتصادي إقليمي رئيسي
رقم الهاتف: 2500 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.sma@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة

روما، 25-27 أبريل/نيسان 2022

للموافقة

جدول المحتويات

موجز تنفيذي **ii**

أولا- مقدمة **1**

ألف- مشهد التنمية الريفية المتغير والتحديات المتطورة في الدول الجزرية الصغيرة النامية 2

باء- جائحة كوفيد-19 وآثارها على الزراعة والاقتصاد 2

جيم- أطر السياسات والأطر المؤسسية الجماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية 3

ثانيا- العمل الحالي للصندوق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية **3**

ألف- الدروس الرئيسية المستفادة من عمل الصندوق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية 4

باء- الدروس الرئيسية المستفادة من عمل وكالات الأمم المتحدة والشركاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية 5

ثالثا- آفاق المستقبل - رؤية الصندوق وأهدافه الاستراتيجية **5**

ألف- الأهداف الاستراتيجية المقترحة 5

رابعا- نظرية التغيير **7**

خامسا- الاعتبارات التشغيلية **8**

ألف- مبادئ المشاركة في العمل 8

باء- أساليب التنفيذ المقترحة 9

سادسا- تقوية الشراكة وتعزيز التنسيق **10**

سابعا- المخاطر وتدابير التخفيف من آثارها **11**

ثامنا- إطار إدارة النتائج والإبلاغ **12**

الملاحق

الملحق الأول: إطار إدارة النتائج **13**

الملحق الثاني: حقائق وأرقام عن الدول الجزرية الصغيرة النامية **14**

الملحق الثالث: الفقر الريفي وآثار جائحة كوفيد-19 في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في الصندوق **19**

الملحق الرابع: الاتساق مع السياسات والاستراتيجيات التشغيلية الحالية للصندوق **21**

موجز تنفيذي

1- تُعبر الاستراتيجية المقترحة عن طموح الصندوق لتسريع التقدم نحو تحقيق تحول ريفي شامل ومستدام من خلال العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

2- وتهدف الاستراتيجية إلى توجيه تصميم وتنفيذ تدخلات يدعمها الصندوق تعالج على نحو مناسب التحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

3- وتُسلط الاستراتيجية الضوء على مواطن الضعف والتحديات الإنمائية التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب صغر حجمها وبعدها وقاعدة مواردها المحدودة وتعرضها للكوارث المناخية والطبيعية. وتُناقش الاستراتيجية أيضا آثار هذه التحديات على تصميم استثمارات موجهة نحو الأثر.

4- وتسترشد الاستراتيجية بالأُطر المؤسسية وأُطر السياسات الجماعية والخاصة بكل بلد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى رأسها إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وبالإضافة إلى ذلك، تستند صياغة الاستراتيجية إلى الدروس المستخلصة من عمل الصندوق السابق والجاري، وكذلك خبرات الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالزراعة والتنمية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

5- وتُقترح ثلاثة أهداف استراتيجية يستند إليها عمل الصندوق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية: (1) تعزيز النُظم الغذائية المستدامة والمراعية للتغذية والشاملة؛ (2) تعزيز فرص العمل غير الزراعي في المناطق الريفية وتنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ (3) تعزيز قدرة الأسر المعيشية الريفية ونُظم الإنتاج الزراعي على الصمود في وجه التغيُّر البيئي والمناخي.

6- وسيؤكد تنفيذ الاستراتيجية **كفاءة** تدخلات الصندوق **وشراكاتها** الفعالة **وأثرها** المعجل من خلال ما يلي:

- نهج تكيُّفي جديد في البرمجة ينتقل من التركيز القطري إلى التركيز الإقليمي؛
- تعزيز تعبئة الموارد لدعم الاستثمار في المناطق الريفية من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- تحسين الحضور القطري والمشاركة في السياسات؛
- تقوية الشراكات وتعزيز التنسيق.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض استراتيجية الصندوق المقترحة للعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2022-2027 والموافقة عليها.

أولا- مقدمة

1- يهدف نموذج العمل المعزز في الصندوق إلى تسريع الأثر الإنمائي في الفترة التي تسبق عام 2030، وضمان عدم تخلف أي إقليم عن الركب في سبيل التحول الريفي الشامل والمستدام. وتُترجم الاستراتيجية المقترحة طموح الصندوق الشامل في عمله مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتهدف الاستراتيجية التي تغطي الفترة 2022-2027 إلى توجيه تصميم وتنفيذ التدخلات الإنمائية التي يدعمها الصندوق كي تعالج على نحو مناسب التحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

2- وتستند الوثيقة إلى الدروس المستفادة من مشروعات الصندوق وبرامجه السابقة والجارية. وتطور عمل الصندوق من خلال ثلاث مراحل متميّزة: (1) الفترة السابقة لإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) التي عمل فيها الصندوق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بدون تمييز إقليمي واضح؛ (2) الفترة 2014-2021 التي استرشد فيها عمل الصندوق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية[1] بورقة نهج سلطت الضوء على المرتكزات المواضيعية لتدخلاته؛ (3) فترة ما بعد عام 2021 التي تتيح للصندوق تحقيق أثر أكبر من خلال استراتيجية مكرسة للدول الجزرية الصغيرة النامية بأشكال معززة من العمل.

3- وسعى الصندوق خلال تلك المراحل إلى تلبية احتياجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المعيشية الريفية الفقيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث التمويل الإنمائي الدولي. وهذه الاستراتيجية هي استمرار لقرار الصندوق السابق بتسريع آثار تدخلات برامجه وفقا لالتزامات التجديد الثاني عشر لموارده (التجديد الثاني عشر للموارد).

الإطار 1

ما هي الدول الجزرية الصغيرة النامية؟

الدول الجزرية الصغيرة النامية هي مجموعة من 58 بلدا وإقليما (38 منها أعضاء في الأمم المتحدة) وأما البقية فهي ليست أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء منتسبة إلى اللجان الإقليمية وفقا للتصنيف الذي أجراه مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويشمل أعضاء الصندوق 38 دولة جزرية صغيرة نامية (منها 36 عضوا في الأمم المتحدة واثنتان غير أعضاء فيها: جزر كوك ونيوي). وهاتان الدولتان الأخيرتان هما الوحيدتان اللتان تشاركان في وكالات متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، مثل الصندوق، دون أن تكون من أعضاء الأمم المتحدة.

وتنقسم الدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة عامة إلى ثلاث مجموعات فرعية إقليمية: (1) الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي؛ (2) الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي؛ (3) الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي.

[1] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2014). IFAD's approach in Small Island Developing States: a global response to island voices for food security.

ألف- مشهد التنمية الريفية المتغير والتحديات المتطورة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

4- تُمثِّل الدول الجزرية الصغيرة النامية مجموعة متميزة من البلدان النامية التي تربط بينها خصائص وتحديات مشتركة: المساحة الصغيرة، والبُعد (مشاكل العزلة النسبية والاتصال الإلكتروني)، وطبيعتها الجزرية (سرعة التأثر بالصدمات الخارجية)، والمسائل المتعلقة بالمحيطات (انحسار مساحة اليابسة) وتناقص المياه العذبة. وتواجه هذه الدول مشاكل ميزان المدفوعات، والاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، وانعدام الأمن من حيث الإمدادات الغذائية والتغذية. وسيعتمد تحقيق أهداف الصندوق في هذه الدول في نهاية المطاف على النمو الاقتصادي وتحسن ميزان المدفوعات.

5- وتتميز الدول الجزرية الصغيرة النامية، رغم أوجه التشابه بينها، بالتنوع الشديد والاختلافات الملحوظة في حجم السكان والدخل القومي ونصيب الفرد من الدخل، ومساحة الأراضي، والبُعد، وعبء الديون، والأولويات الإقليمية، والسياق الإنمائي. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع نسبيا في كثير من تلك الدول (بسبب السياحة والتحويلات المالية من المغتربين) فإن اقتصاداتها تعاني من الهشاشة والضعف في وجه الصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية والظواهر المناخية.

6- ولم يتطور القطاع الزراعي وما يرتبط به من سلاسل للقيمة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على قدم المساواة مع سائر القطاعات الاقتصادية. ولذلك تستورد معظم هذه الدول أكثر من 60 في المائة من غذائها، مما يفرض ضغوطا متزايدة على النقد الأجنبي.

7- وأدى التحول بمرور الوقت من الأغذية المنتجة محليا إلى الأغذية المستوردة المصنعة الكثيفة الطاقة إلى تدهور التغذية وزيادة انتشار الأمراض غير السارية. وتُنفق الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي والمحيط الهادي في المتوسط 20 في المائة من إجمالي عائدات صادراتها على استيراد الأغذية مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 5 في المائة. وترتفع في الدول الجزرية الصغيرة النامية معدلات الوفاة والإعاقة المرتبطة بالتغذية.

8- وتبلغ معدلات البطالة مستويات مرتفعة (تصل إلى حوالي 25 في المائة في بعض الحالات) بسبب ضيق الفرص الاقتصادية وسُبل العيش المحدودة، وبخاصة بين الشباب، بما يدفع إلى الهجرة إلى بلدان أخرى.

باء- جائحة كوفيد-19 وآثارها على الزراعة والاقتصاد

9- بالنظر إلى العزلة الجغرافية للدول الجزرية الصغيرة النامية، تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل كثير من سلاسل الإمدادات الغذائية وتضخيم مواطن الضعف القائمة بالفعل في هذه الجزر. ويؤكد الانكماش الاقتصادي غير المسبوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب جائحة كوفيد-19 ضعفها الشديد أمام الصدمات الخارجية. وفي عام 2020، تقلص الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول بنسبة 4.7 في المائة مقابل 3 في المائة على المستوى العالمي، مما يجعل الجائحة أسوأ صدمة اقتصادية تشهدها الجزر في تاريخها المسجل.

10- ويظهر أثر الجائحة بوضوح في بعض الجزر أكثر من جزر أخرى، وهو ما يعكس مستوى اعتمادها على الاقتصادات الأكبر. ومن المتوقع أن يؤدي التراجع الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مفاقمة الفقر في المناطق الريفية وتقليص قدرة سكان الجزر على تحمل الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي.

11- وتشمل الآثار المحددة ما يلي: (1) انخفاض الدخل من السياحة والخدمات المرتبطة بها؛ (2) تعطل سلاسل الإمدادات الغذائية وزيادة المهدر من الأغذية المنتجة محليا بسبب إغلاق المطاعم والفنادق؛ (3) الانخفاض الحاد في التحويلات المالية من المغتربين؛ (4) تقليص خيارات التمويل الإنمائي. ويرد مزيد من التفاصيل في الملحق الثالث.

جيم- أطر السياسات والأطر المؤسسية الجماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية

12- بدأت الأمم المتحدة في عام 2014 مسار ساموا باعتباره الإطار الرئيسي للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار استعراض في منتصف مدة تنفيذ المسار في عام 2019 إلى استمرار وجود بعض الفجوات وتباين الإنجازات بين البلدان على الرغم من تحقيق بعض التقدم. وأوصى الاستعراض بتعزيز الشراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي.

13- وتشمل الأُطر والسياسات الأخرى الهامة للتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يلي:

- اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ، المعتمد في عام 2015، يضع أهدافا والتزامات محددة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة ولتعزيز تلك الالتزامات بمرور الوقت.
- تمويل خطة عمل أديس أبابا: إطار وضعته الأمم المتحدة لمواءمة تدفقات التمويل الإنمائي مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030.
- مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية:[2] يسعى إلى (1) تحديد مصادر الضعف الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (2) فهم مدى مساهمة الضعف الهيكلي في عرقلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (3) تحديد آليات التمويل والمسارات الإنمائية الملائمة لكل فئة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

14- وتُشير النتائج الأوّلية لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر ضعفا من الأقاليم الأخرى. وتؤكد أيضا أن الأقاليم الفرعية لهذه الدول تواجه أنواعا مختلفة من الضعف، ويعني ذلك أن كل إقليم فرعي يحتاج إلى أنواع مختلفة من آليات التمويل والمسارات الإنمائية لدعم التنمية المستدامة.

15- وتماشيا مع الأُطر المذكورة أعلاه، استجاب الصندوق بقوة من خلال إنشاء فريق عامل مشترك بين الدوائر معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ووضع وثيقة رسمية وجهت مشاركته في العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من عام 2014 إلى عام 2019، وإصدار وثيقة استراتيجية للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة[3]. ووضع الصندوق أيضا برامج فرص استراتيجية قطرية كاملة لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكبر حجما، ومذكرات استراتيجيات قطرية للدول الأصغر حجما، لتنسيق تدخلاته في تلك البلدان.

ثانيا- العمل الحالي للصندوق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية

16- يُقدّر إجمالي استثمارات الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عام 1978 بأكثر من 500 مليون دولار أمريكي في 23 بلدا من خلال 78 مشروعا. واستفاد من الصندوق أكثر من 000 000 5 شخص، بمن فيهم المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وسكان المناطق الريفية والعاملون في صيد الأسماك. ويعد العمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية أقل فعالية من حيث التكلفة مقارنة بالاقتصادات الأكبر، كما أن قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على استيعاب التمويل محدودة نسبيا. وبالإضافة إلى ذلك، تنخفض القدرة التقنية على تنفيذ المشروعات الإنمائية.

[2] يُشكل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد إطارا مصحوبا بمؤشر شامل لتتبع مواطن الضعف الهيكلي التي تحول دون تحقيق البلدان تنمية مستدامة.

[3] الصندوق (2016) استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة.

17- ويُخصص الصندوق موارده على أساس الاحتياجات والأداء، مما يتيح مستويات مختلفة من التيسيرية على أساس نجاح التنمية. وتباينت نسبة الأموال المتدفقة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء بنسبة طفيفة في كل دورة من دورات تجديد الموارد[4]، إذ بلغت 3 في المائة في التجديد السابع، و4 في المائة في التجديد الثامن، و5 في المائة في التجديد التاسع، و4 في المائة في التجديد العاشر، و3 في المائة في التجديد الحادي عشر. وإدراكا للحاجة إلى التغلب على هذه القيود، يسعى الصندوق إلى تكوين شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة بالفعل في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

18- وتتبع الميزة النسبية للصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية من المعارف والخبرات التي اكتسبها من عملياته على مدى أكثر من أربعة عقود. ويتمتع الصندوق بالكفاءة والخبرة التقنية في الأهداف الثلاثة المقترحة في هذه الاستراتيجية، وهي تحديدا: (1) تعميم المنظور الجنساني والشباب والتغذية وتغيُّر المناخ في برامج الاستثمار الريفي؛ (2) استحداث نُهج صغيرة النطاق للطاقة المتجددة (الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تجتذب الاستثمارات المطلوبة في مجال الطاقة المتجددة بسبب المسائل المتعلقة بوفورات الحجم وفعالية التكاليف)؛ (3) تنفيذ برامج التكيُّف مع تغيّر المناخ (مثل برنامج التأقلم لصالح زارعة أصحاب الحيازات الصغيرة).

ألف- الدروس الرئيسية المستفادة من عمل الصندوق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية

19- أُجري استعراض لحافظة الدول الجزرية الصغيرة النامية للاسترشاد به في صياغة هذه الاستراتيجية (انظر التفاصيل في الذيل الثالث). وشملت الدروس الرئيسية ما يلي:

(1) فعالية تكلفة العمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية منخفضة نسبيا بسبب صغر حجم الجزر وعزلتها الجغرافية. ومن الحاسم تحسين الاستهداف وتحقيق وفورات في الحجم عن طريق تجميع الأموال من مصادر متعددة، وكذلك استخدام الأدوات الرقمية لتحسين الكفاءة التشغيلية.

(2) التنسيق بين التدخلات الإنسانية والإنمائية شرط أساسي مسبق للعمل الفعال في الدول الجزرية الصغيرة النامية الهشة.

(3) التقدير التشاركي للاحتياجات ضروري في تصميم البرامج لضمان ملاءمتها، وتحسين معدلات مشاركة المستفيدين المستهدفين. وينبغي أن يكون تخطيط المشروعات واقعيا (عن طريق تجنب الطموح المفرط) مع مراعاة قدرات التنفيذ المتاحة والتعقيدات اللوجستية لتنسيق التدخلات بين الجزر المتعددة. وينبغي تخصيص موارد كبيرة لبناء القدرات الوطنية، التقنية والإدارية على حد سواء، لتحسين تنفيذ المشروعات في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(4) نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مثل برنامج التمويل الريفي في بليز) فعالة في تيسير الوصول إلى برامج التمويل في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي لهذه البرامج معرفة سياق المستفيدين المستهدفين. ويلزم بذل جهود إضافية لدعم المؤسسات المالية المحلية في تطوير خدمات مالية ريفية أكثر ملاءمة للمزارعين.

[4] يعبر هذا التباين عن معيار الانتقائية القطرية الذي يحد من عدد البلدان التي تدخل دورات الإقراض المتتالية للصندوق وفقا لالتزامات تجديد الموارد.

باء- الدروس الرئيسية المستفادة من عمل وكالات الأمم المتحدة والشركاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية

20- أُجري أثناء إعداد هذه الاستراتيجية استعراض لنُهج العديد من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية. وكشفت تلك العملية عن وجود تداخلات كبيرة بين خبرة الصندوق والجهات الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بالدروس المستفادة من العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل الدروس المحددة الأخرى المستفادة من الشركاء ما يلي:

(1) وثائق الاستراتيجيات الرسمية بشأن العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية ضرورية. ووضع كثير من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تلك الوثائق أو بصدد إعدادها، لتوجيه تدخلاتها.

(2) بدأ العديد من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في الأخذ بنهج برامجي مرن ومتعدد البلدان لتلبية الاحتياجات والأولويات بالتنسيق مع الهيئات الإقليمية السياسية والاقتصادية.

21- وترد في الذيل الثاني أبرز ملامح نُهج الشركاء في الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين المختارين في العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا- آفاق المستقبل - رؤية الصندوق وأهدافه الاستراتيجية

22- تتمثل رؤية الصندوق في زيادة العمل وتسريع أثره بحلول عام 2030، مع مراعاة تركز الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية والموعد المستهدف لتحقيق خطة التنمية المستدامة.

23- وتهدف الاستراتيجية المقترحة إلى بناء اقتصادات ريفية نابضة وشاملة للجميع يعيش فيها الأفراد وتعيش فيها الأُسر المعيشية في مأمن من الفقر المدقع والجوع (هدفا التنمية المستدامة 1 و2). ومن خلال العمل مع الشركاء، سيُكمِّل الصندوق برمجته القائمة على البلدان من خلال نهج مرن متعدد البلدان لاستيعاب التداعيات والمشاكل المشتركة.

24- وتستند الاستراتيجية المقترحة إلى السياسات والاستراتيجيات التشغيلية القائمة في الصندوق لضمان الاتساق الكامل في العمل على المستويين القطري والإقليمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتستفيد الاستراتيجية بصفة خاصة من الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، وتعترف صراحة بالتحديات ومواطن الضعف المحددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما تتسق الاستراتيجية تماما مع نهج الصندوق للانخراط في الدول التي تعاني من أوضاع هشة. وروعيت أيضا على النحو الواجب ضرورة تباين القيمة المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل وسياسة التخرج المرتبطة بها (يرد مزيد من التفاصيل عن الاتساق العام للسياسة في الملحق الرابع).

ألف- الأهداف الاستراتيجية المقترحة

25- تُعبر الأهداف الاستراتيجية المقترحة على النحو الواجب عن الأولويات المواضيعية للعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مساهمات الصندوق في مسار ساموا[5]. وتحدّد هذه الأهداف اتجاهات كفيلة بتحقيق التماسك والاتساق بين برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية.

الهدف الاستراتيجي 1- تعزيز النُظم الغذائية المستدامة والمراعية للتغذية والشاملة

[5] انظر وثيقة: "IFAD's approach in Small Island Developing States: "A global response to island voices for food security".

26- أشارت طبعة عام 2020 من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2030 (هدفا التنمية المستدامة 1 و2) لا يمضي في المسار السليم في ظل ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المادي والخفي. وبعد مرور عام، أشار التقرير إلى أن جائحة كوفيد-19 تسببت في زيادة هذه التحديات بصورة كبيرة، وإلى أن تحقيق خطة عام 2030 يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة على نطاق واسع.

27- وستُساهم الاستراتيجية المقترحة في تحسين التغذية بين الأُسر المعيشية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق معالجة جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك نقص التغذية، والأمراض غير السارية وما يرتبط بها من تحديات، في جميع البرامج الإنمائية.

28- وبينما يُشكل موقع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيطات أو على مقربة منها تحديا، فإنه يمكن أن يتيح أيضا فرصا لتعزيز مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لأصحاب الحيازات الصغيرة المحليين. غير أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى دعم لاستغلال هذه الفرص.

الهدف الاستراتيجي 2- تعزيز فرص العمل غير الزراعي في المناطق الريفية وتنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة

29- تعاني معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية من المساحة المحدودة للرقعة الزراعية الصالحة للزراعة بسبب صغر مساحة اليابسة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التدهور البيئي إلى تقليل ربحية جزء من تلك الأراضي في الإنتاج الزراعي ويحد بالتالي من عدد الأسر المعيشية التي يمكنها كسب عيشها من هذا القطاع. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب، والهجرة بحثا عن فرص اقتصادية أفضل. وينبغي تحديد فرص العمل خارج قطاع الزراعة أو العمل الذاتي في الإطار الأوسع للاقتصاد الريفي غير الزراعي.

30- ولا يتطلب كثير من الصناعات الأوّلية الريفية سوى مقادير صغيرة من الطاقة (تتراوح بين 100 واط و3 كيلو واط)، ولكن هذه الصناعات تُقيدها ندرة الطاقة و/أو تكلفتها المرتفعة في المجتمعات المحلية الريفية. وسيُساهم تعزيز الصندوق لمصادر الطاقة المستقرة والميسورة التكلفة في تحسين الإنتاجية الزراعية (على سبيل المثال من خلال ضخ المياه للري) والصناعات الأوّلية الصغيرة. وسيبني الصندوق أيضا شراكات وشبكات لاستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة ودعم نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة القائمة بالفعل، والحصول على التمويل اللازم لهذه التكنولوجيات، ولبناء قدرات رواد الأعمال الريفيين الشباب، وإدارة المعرفة في مجال التنفيذ الميداني لتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

31- وفيما يلي الإجراءات المقترحة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي: زيادة الدخل غير الزراعي وتنويعه؛ وتحسين فرص العمل وإدرار الدخل في الاقتصاد الريفي غير الزراعي (الصناعات الأوّلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من خلال التحول إلى الطاقة النظيفة. وستشمل الأنشطة إصلاحات أساسية لقوارب الصيد، والتجهيز الزراعي للأسماك والمنتجات الزراعية، ونُهج الإرشاد الزراعي المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية للتقليل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات، والمنصات الرقمية التي توفِّر خدمات المعلومات عن الأسواق لتحسين كفاءة الأسواق ولربط منتجي الأغذية والخضروات المحلية بالمشترين المحتملين (داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية وخارجها)، وبقطاع السياحة وأسواق الأغذية الخاصة.

32- ولتسخير التحويلات المالية من المغتربين للاستثمار في البنية التحتية المستدامة التي تُساعد على زيادة الخيارات أمام الاقتصادات الريفية غير الزراعية، بادر الصندوق في عام 2006 بإنشاء مرفق متعدد المانحين لتمويل التحويلات المالية. ويضمن هذا المرفق توفير مساهمات إيجابية من خلال تعزيز ما يلي: الاستثمارات وطرائق التحويلات المبتكرة؛ وآليات الشمول المالي؛ وتحسين التثقيف المالي؛ وريادة الأعمال. وستستفيد الاستراتيجية المقترحة من خبرات هذا المرفق في تحديد أفضل الممارسات لتوجيه التحويلات المالية من المغتربين وتكرار الدروس المستفادة من مشروعات الصندوق الناجحة في هايتي وجامايكا.

الهدف الاستراتيجي 3 - تعزيز قدرة الأسر المعيشية الريفية ونُظم الإنتاج الزراعي على الصمود في وجه التغيُّر البيئي والمناخي

33- الزراعة هي السبيل لازدهار السكان الريفيين، ولكن التحديات البيئية والمتعلقة بالمناخ تهدد وجودها. ومن الأهمية الحاسمة بناء قدرة الأسر المعيشية الريفية على الصمود على جميع المستويات، ولكن التمويل محدود. وتتشتت الأموال في كثير من الحالات بين العديد من الجهات الفاعلة، مما يؤدي إلى هيكلية معقدة من مقدمي التمويل.

34- وللاستجابة لهذه التحديات، تقترح هذه الاستراتيجية نشر خبرة الصندوق التقنية الآخذة في الاتساع من أجل ما يلي: (1) تحديد الدوافع المناخية والبيئية لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛ (2) تقديم المساعدة التقنية إلى المشروعات التي تبني قدرة الأُسر المعيشية الريفية على الصمود. وستستفيد الاستراتيجية من برنامج الصندوق الجاري للصمود الريفي لاستخلاص الدروس المستفادة من المشروعات السابقة في مجال التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتوفير الدعم على نطاق واسع.

35- ويمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية الاستفادة من برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (برنامج التأقلم المعزز) من خلال التعاون بين الشُعب الإقليمية للصندوق والموظفين التقنيين. ويمكن أن يُحدد ذلك مقترحات إقليمية محددة ويساعد على تصميم مشروعات مرنة متعددة البلدان يكون فيها نهج عمليات الإقراض الإقليمية أكثر كفاءة.

36- وتقترح الاستراتيجية أيضا ما يلي:

(1) تقدير فرص دعم الصمود في وجه تغيُّر المناخ عن طريق تعبئة الأموال من مصادر عالمية (مثل برنامج التأقلم المعزز، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ)؛

(2) تحديد الكيانات الحالية (الوطنية/الإقليمية) التي يمكن الوصول إليها مباشرة والكيانات الدولية المعتمدة، وتقرير أي من تلك الكيانات يمكن أن يساعد الصندوق على أفضل وجه في تعبئة موارد إضافية؛

(3) تقدير الخيارات المبتكرة لاستكشاف استخدام السندات الخضراء وسندات الأثر الاجتماعي كأدوات مالية لتمويل المشروعات الجديدة والقائمة؛

(4) دراسة فرص الاستثمار في أساليب الإنتاج التي تستخدم الموارد بكفاءة، مثل الاستزراع النباتي والسمكي.

رابعا- نظرية التغيير

37- **الرؤية الاستراتيجية**: تسريع الأثر الإنمائي لتدخلات الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتهيئة سُبل عيش قادرة على الصمود لجميع الأسر المعيشية الريفية من خلال توسيع فرص إدرار الدخل الزراعي وغير الزراعي بحلول عام 2030.

الشكل 1

نظرية التغيير لاستراتيجية العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2022-2027

الأثر الإنمائي	التمكين من تسريع تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وقدرة الأسر المعيشية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود من خلال زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المربحة، وتوسيع الخيارات الاقتصادية وفرص كسب العيش.
الحصيلة الإنمائية	• اعتماد نُظم غذائية مربحة ومستدامة على جميع المستويات. • توسيع نطاق المؤسسات غير الزراعية وخيارات إدرار الدخل للأُسر المعيشية الريفية. • زيادة قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأُسر المعيشية الريفية على الصمود في وجه تغيُّر المناخ والصدمات البيئية.
النواتج الرئيسية	• تحسين الوعي والقدرات المؤسسية والتقنية على جميع المستويات لتيسير تصميم نُظم غذائية مستدامة وتنفيذها. • استثمارات إضافية مبتكرة ومتنوعة لدعم التنمية الشاملة للأسر المعيشية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. • نجاح المزارعين في التحول إلى نُظم غذائية مربحة ومستدامة. • شراكات معززة من أجل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
مجالات العمل	• إدخال نهج تكيفي جديد في البرمجة يجمع بين المشاركة على المستوى القطري والإجراءات المتعددة البلدان والإقليمية. • تعزيز تعبئة الموارد لدعم الاستثمارات في المناطق الريفية من الدول الجزرية الصغيرة النامية. • تحسين الحضور القطري والمشاركة في السياسات لتعزيز التحول الريفي الشامل والمستدام. • الشروع في شراكات استراتيجية جديدة وتعزيز الشراكات القائمة باستمرار لدعم المساعدة الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
التحدي الإنمائي الأساسي	معاناة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المعيشية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من ضيق الفرص الاقتصادية ومواطن الضعف البيئي التي تقيد قدرتهم على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وسُبل العيش القادرة على الصمود.

خامسا- الاعتبارات التشغيلية

ألف- مبادئ المشاركة في العمل

38- تتواءم الاستراتيجية المقترحة مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، ويُعبر ذلك عن طموح الصندوق في المساهمة في خطة عام 2030 من خلال إحداث تحول شامل ومستدام في المناطق الريفية، ولا سيما من خلال النمو المدفوع بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

39- وستسترشد الاستراتيجية بالمبادئ الرئيسية التالية:

- **الاستهداف الفعال**. ستُنفذ الاستراتيجية على أساس المعلومات القائمة على الأدلة والمشاورات لتوجيه المساعدة الإنمائية إلى المجموعات الضعيفة (مثل النساء والشباب والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة). وسيستمر تطبيق مؤشر الصندوق الخاص بالضعف، وهو جزء من صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لتعظيم الموارد المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيجري استكشاف تقديرات الضعف الإضافية (مثل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد) لبلورة إطار أفضل لتخصيص الموارد من أجل تحقيق أكبر الأثر.
- **تمكين المجموعات الضعيفة**. بالنظر إلى القدرات التقنية الضعيفة بصفة عامة في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، سيكون من المهم تعزيز إمكانات المجموعات المختلفة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة. وتماشيا مع أحكام استراتيجية الصندوق بشأن التنوع البيولوجي، سيجري إيلاء

عناية خاصة لتمكين الشعوب الأصلية التي تُعد الراعي الرئيسي للتنوع البيولوجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

- **المساواة بين الجنسين**. لضمان عدم تخلف أحد عن الركب على طريق التحول الريفي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، سيجري العمل بنشاط على الأخذ بُنهج شاملة مفضية إلى تحول في المنظور الجنساني في جميع تدخلات الصندوق.
- **الابتكار والتعلم والتكرار**. سيجري نشر تدخلات ملائمة في مجال إدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتوثيق نماذج المشروعات الناجحة و/أو الدروس المستفادة من إخفاقات الماضي. ووفقا لاستراتيجية الصندوق بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، ستطبق الرقمنة منهجيا في عمل الصندوق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مد جسور الاتصال وتخفيض تكاليف تنفيذ العمليات.
- **المرونة بين الأقاليم الفرعية**. من المتوقع أن ينبع ذلك من الوعي بالتنوع بين الأقاليم الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء- أساليب التنفيذ المقترحة

40- سيُركز تنفيذ الاستراتيجية على **الكفاءة، والشراكة** الفعالة، و**الأثر** المعجّل لتدخلات الصندوق من خلال الأساليب التشغيلية التالية.

نهج تكيفي جديد في البرمجة: من التركيز القطري إلى التركيز الإقليمي

41- من الابتكارات التشغيلية الرئيسية في الاستراتيجية استكشاف الجوانب العملية للتحول من البرمجة على المستوى القطري إلى البرمجة على المستوى الإقليمي في ضوء المساحة الصغيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية وانخفاض كفاءة التكلفة. وستُحقق الاستراتيجية نتائج إنمائية بطريقة فعالة من حيث التكلفة تستجيب على أفضل وجه لاحتياجات الدول الأعضاء. ويتيح الأخذ بنهج إقليمي تحقيق مرونة في البرامج؛ ومن ذلك على سبيل المثال، إعادة تخصيص الموارد داخل الأقاليم الفرعية بحسب ما تقتضيه الضرورة.

42- ويشمل تحقيق ذلك وضع برنامج للفرص الاستراتيجية الإقليمية يتيح للصندوق مدخلا لزيادة المواءمة مع أُطر استراتيجيات الأمم المتحدة المتعددة البلدان.

تعزيز تعبئة الموارد لدعم الاستثمار في المناطق الريفية من الدول الجزرية الصغيرة النامية

43- تتطلب التحديات وفجوات التمويل في الدول الجزرية الصغيرة النامية موارد إضافية وتمويلا مبتكرا لضمان الحصول على تمويل ثابت ويمكن التنبؤ به لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المعيشية الريفية الفقيرة. وفيما يلي الطرق المحتملة لتعبئة تمويل إضافي لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

(أ) **تعزيز الوصول إلى موارد الصندوق الأساسية**. ستستمر الدول الجزرية الصغيرة النامية المؤهلة في الحصول على موارد الصندوق الأساسية من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والموارد المقترضة من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة. ويمثل التمايز أحد المبادئ الرئيسية لحصول الدول الجزرية الصغيرة على موارد الصندوق الأساسية. وعلاوة على ذلك، تكفل سياسة الصندوق بشأن التخرج استفادة البلدان ذات الأوضاع الهشة وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية من الأحكام الخاصة. ويمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية الحصول أيضا على موارد مِنح الصندوق العادية. وتخص سياسة المِنح العادية في الصندوق لعام 2021 الدول الجزرية الصغيرة النامية بسُبل معززة للحصول على التمويل.

(ب) **الأموال التكميلية**. يحشد الصندوق مجموعة متنوعة من الموارد ويديرها بما يتجاوز تمويل تجديد الموارد الأساسية وموارد إطار الاقتراض المتكامل. وسيستكشف الصندوق فرص الحصول على تمويل تكميلي للدول الجزرية الصغيرة النامية من الدول الأعضاء التي أبدت استعدادها "للتوأمة" مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن الحصول على أموال إضافية من الجهات المانحة العامة. وستتيح تعبئة تمويل مناخي تكميلي فرصة فريدة للصندوق للمشاركة في مجالات عمل جديدة. وسيستهدف الصندوق أموال المناخ الرأسية والمبادرات الخاصة العالية الأثر لدعم مواضيعه الخاصة بالتعميم. وسيسعى إلى مواءمة تعبئة الأموال مع أي أولويات ناشئة، كما اتضح مؤخرا من إنشاء مرفق تحفيز فقراء الريف في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وسيواصل الصندوق، وفقا لاستراتيجيته بشأن الموارد التكميلية، إيلاء الأولوية للمبادرات الكبرى المتعددة المانحين وسيُقلل إلى أدنى حد من عدد مبادرات الجهات المانحة المنفردة القائمة بذاتها في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ج) **برنامج تمويل القطاع الخاص**. سيعمل هذا البرنامج مع شبكات القطاع الخاص (مثل شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية) للاستفادة من الموارد المحتملة. ويمكن استخدام بعض أدوات الصندوق الجديدة للعمل مع القطاع الخاص؛ ومنها على سبيل المثال المنتجات المالية المبتكرة لتجميع مخاطر التأمين ضد الكوارث الإقليمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويمكن أيضا استخدام برنامج تمويل القطاع الخاص لاستكشاف إمكانية تيسير إصدار سندات خضراء كآلية تمويل بديلة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(د) **التحويلات المالية من المغتربين.** تتسم موارد المغتربين، التي لا تقل عن ثلاثة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، بأهميتها الحاسمة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيسعى الصندوق إلى زيادة الاستفادة من مرفقه الحالي لتمويل التحويلات المالية ودعم النُهج المبتكرة للاستفادة من أموال المغتربين.

تحسين الحضور القطري والمشاركة في السياسات

44- **تحقيق نتائج أفضل من خلال تعزيز الحضور القطري**. ستُعزز الاستراتيجية قدرة الصندوق على خدمة عملائه وتحسين المواءمة مع الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء من خلال إنشاء مكاتب قطرية جديدة ومحدودة في الأقاليم الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويُشكل الحضور القطري المعزز جزءا لا يتجزأ من اللامركزية الجارية في الصندوق. وستكون المكاتب القطرية للصندوق مجهزة تماما لتيسير العمل مع الحكومات وزيادة الوقت للتعامل المباشر مع العملاء، وتحسين الإشراف على المشروعات، وتعزيز التعاون مع البلدان الاستراتيجية في تعبئة الموارد والمشاركة في السياسات. غير أنه بالنظر إلى القدرات المحدودة بصفة عامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وصعوبة استبقاء موظفين مدربين، سيجري استكشاف خيارات بناء قدرات الوكالات الشريكة (على سبيل المثال من خلال قنوات الاتصال الافتراضية) وإنشاء عدد محدود من المكاتب القطرية لكل إقليم.

45- **تعزيز نهج الصندوق القائم على البرامج من خلال إعادة تنشيط إدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**. ستزيد الاستراتيجية المقترحة جودة تدخلات الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الابتكار، وتبادل المعرفة، والشراكات، والمشاركة في السياسات. ونظرا إلى تنوع التحديات والفرص المشتركة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، سيسعى الصندوق إلى دعم مجموعة من التدخلات غير الإقراضية، بوسائل تشمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

سادسا- تقوية الشراكة وتعزيز التنسيق

46- أقر العديد من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، في إطار استجابتها لدعوة مسار ساموا لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال ولاياتها، بأن نموذج التنمية المستخدم في البلدان الأكبر

حجما لن يكون مناسبا لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تنفرد بتحدياتها الإنمائية. ونتيجة لذلك، وضعت وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات التمويل، مثل مجموعة البنك الدولي، وثائق استراتيجية للعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وترد التفاصيل في الذيل الثاني.

47- ولدعم الاتساق بين جميع وكالات الأمم المتحدة من أجل "توحيد الأداء"، سيبادر الصندوق بإقامة شراكات جديدة وتعميق شراكاته القائمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة الرئيسية لبناء أوجه تآزر، وتسليط الضوء في الوقت نفسه على الميزة النسبية للصندوق ومهمته.

48- وستقوي الاستراتيجية الشراكات القائمة الناجحة، وستبني شراكات جديدة مع الشركاء الذين لديهم مجالات خبرة مكملة للاستفادة من الميزة النسبية للصندوق. وتشمل المنظمات التي سيجري استهدافها:

(1) **وكالات الأمم المتحدة** لبناء أوجه تآزر في مجالات مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإدارة المعرفة، والمشاركة في السياسات، وبناء القدرات؛

(2) البلدان ذات **التأثير الاستراتيجي والاهتمام** بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(3) **الجهات الممولة للتنمية** مثل المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإقليمية والوطنية التي يمكن أن تستفيد من نماذج التنمية المستخدمة لمعالجة التحديات التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(4) **منتديات السياسات** الإقليمية (على سبيل المثال، الجماعة الكاريبية ومنتدى جزر المحيط الهادي) في ضمان مواءمة برامج الصندوق مع النُهج الإنمائية القطرية والإقليمية؛

(5) **منظمات المنتجين** الإقليمية (على سبيل المثال، رابطة مزارعي الكاريبي) في ضمان ملاءمة المشروعات مع احتياجات المزارعين.

سابعا- المخاطر وتدابير التخفيف من آثارها

49- من المخاطر الرئيسية التي تُهدد الاستراتيجية المفاضلة بين الحاجة المتكررة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ القصيرة الأجل (مثل الإغاثة الغذائية في أعقاب الأعاصير) وخطط التنمية الطويلة الأجل. ويمكن تخفيف أثر هذا الخطر من خلال التحديد الواضح لكفاءات الصندوق التقنية الأساسية وبناء شراكات مع المنظمات التي لديها خبرات مكملة.

50- وستجري مواءمة المخاطر مع تصنيف المخاطر المؤسسية في الصندوق. وسيجري تحديث ذلك بانتظام استنادا إلى تقدير المخاطر المتطورة والممارسات المؤسسية المتبعة في إدارتها. وفيما يلي تحليل أوّلي للمخاطر.

الجدول 1

المخاطر التي تُهدد الاستراتيجية وتدابير التخفيف من آثارها

الخطر	*ملاحظات على الخطر*	*تدابير التخفيف*
التنفيذ	• انخفاض القدرة التقنية على تنفيذ البرامج • انخفاض فعالية تكاليف تنفيذ المشروعات • ارتفاع تكلفة زيادة أعداد الموظفين يُخل بفعالية تكلفة المشروعات • احتمال بقاء المشروعات عند مستوى التجريب بدون تكرارها	• تنمية قدرة الموظفين والشركاء المنفذين • تحديد الدروس المستفادة من عمليات الإقراضي الإقليمية للصندوق في منطقة الساحل ومؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى • إنشاء مكاتب قطرية جديدة لإدارة تنفيذ المشروعات. والمشاركة في التعاون بين الدوائر وعلى المستوى الأقاليمي • نشر أدوات إدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التعلم المبتكر وتبادل المعرفة

		•	تسخير أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد الفجوات في الاتصال الإلكتروني
التمويل	• التغييرات في أولويات المانحين في الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب جائحة كوفيد-19 • المدة الطويلة التي يستغرقها البت في مقترحات التمويل من الوكالات العالمية	• تنويع جهود تعبئة الموارد لتشمل المصادر التقليدية والجديدة • التعاون بين الشُعب الإقليمية والتقنية للحفاظ على استقرار تدفق مقترحات التمويل • العمل مع الجهات المانحة الواعدة
الشراكة	• تعدد الجهات الفاعلة في الميدان المزدحم وازدواجية التدخلات في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية • العدد المحدود من المنظمات القادرة مؤسسيا على تنسيق المشروعات و/أو إثقال كاهل المنظمات المتاحة	• الاستفادة من الكفاءة الأساسية للصندوق وتحديد الشركاء الذين يتمتعون بمزايا نسبية • تقدير الشركاء لتحديد مجالات التكامل • تحديد قواعد واضحة للمشاركة وتوقعات من الشركاء
إبراز الصورة والمشاركة في السياسات	• انخفاض عدد موظفي الصندوق المتاحين على الأرض لتشجيع واضعي السياسات والجهات المانحة على المشاركة • عدم وجود مكاتب للصندوق في بعض الدول الجزرية الصغيرة	• تقدير الخيارات الفعالة من حيث التكلفة لتعزيز الحضور الميداني للصندوق • تطوير اتصالات قوية لتسليط الضوء على مساهمة الاستراتيجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية • العمل مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة وواضعي السياسات الرفيعي المستوى ومقدمي الخدمات • المراعاة الفعلية للمسائل الأكبر التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية على المستوى العالمي، مثل مسار ساموا

ثامنا- إطار إدارة النتائج والإبلاغ

51- سيجري إعداد خطة تنفيذ شاملة بمجرد الموافقة على الاستراتيجية. وستوجه الخطة جمع المعلومات ذات الصلة عن طريق تعميم أدوات جمع البيانات المؤسسية وتقدير الأثر بالتعاون مع شُعبة البحوث وتقدير الأثر ومكتب التقييم المستقل في الصندوق. وسيساعد ذلك على تقدير التقدم المحرز في إطار إدارة النتائج الخاص بالاستراتيجية. انظر المؤشرات في الملحق الأول.

52- وسيعتمد الإبلاغ عن تنفيذ الاستراتيجية على أُطر إدارة النتائج القائمة على المستوى القطري والأُطر المنطقية الفردية وما يرتبط بها من نُظم لرصد وتقييم المشروعات في الدول الجزرية الصغيرة النامية للتقليل إلى أدنى حد من عدد طبقات الإبلاغ.

53- وسيسترشد الإبلاغ عن التقدم المحرز في الاستراتيجية بتجميع المؤشرات الرئيسية المستمدة من المستوى الثاني لإطار إدارة نتائج التجديد الثاني عشر للموارد بشأن الأثر الإنمائي والنتائج، وتصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يوجد فيها للصندوق برامج نشطة وقت الإبلاغ.

54- وستُقدّم الإدارة تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ استراتيجية العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق. ومن المقترح أن يتضمن تقرير الفعالية الإنمائية ملحقا مخصصا لتنفيذ الاستراتيجية. وستُقدّم الإدارة أيضا تقريرا مرحليا إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد.

إطار إدارة النتائج

مجال العمل	*مؤشر (مؤشرات) النتائج*
وضع نهج تكيفي جديد للبرمجة للتحول من التركيز القطري إلى التركيز الإقليمي	• عدد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية/مذكرات الاستراتيجيات القطرية للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوائمة مع أُطر الأمم المتحدة الاستراتيجية المتعددة البلدان • عدد وثائق المبادئ التوجيهية الصادرة لتعزيز البرمجة المتعددة البلدان • عدد عمليات الإقراض الإقليمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية
تعزيز تعبئة الموارد لدعم الاستثمار في المناطق الريفية من الدول الجزرية الصغيرة النامية	• عدد مصادر التمويل الجديدة • نسبة الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية من الموارد غير الأساسية • عدد المقترحات المقدمة إلى وكالات التمويل البيئي والمناخي العالمية • مقدار التمويل المناخي المعبأ • مقدار التمويل من التحويلات المالية من المغتربين المسخر لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية • عدد الدول الأعضاء التي تُقدم أموالا تكميلية لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية • مقدار التمويل المشترك المقدم من الشركاء لدعم مشروعات الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية
تحسين الحضور القطري والمشاركة في السياسات	• عدد المكاتب القطرية التي تُنشأ في الدول الجزرية الصغيرة النامية • عدد منتديات السياسات القطرية التي تعمل مع الصندوق • عدد المنتديات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعمل مع الصندوق
تقوية الشراكات وتعزيز التنسيق	• إنشاء تحالفات وشراكات جديدة • عدد وثائق إدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تصدر لتحسين تصميم المشروعات وتنفيذها وتنسيقها • عدد أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة لتنفيذ الاستراتيجية • عدد المشروعات الجديدة التي يُشارك الشركاء في تمويلها • عدد الجلسات التقنية البرامجية التي يشارك الشركاء في تنظيمها

حقائق وأرقام عن الدول الجزرية الصغيرة النامية

الجدول 1

الأرقام الأساسية في لمحة سريعة

الأرقام الرئيسية	*الوصف*
الجغرافيا والجوانب الإدارية	
58	مجموع عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها • 38 دولة عضوا في الأمم المتحدة • 20 ليست أعضاء في الأمم المتحدة/أعضاء منتسبة إلى لجان الإقليمية
28 مرة	الحجم الجغرافي لمياه المحيطات التي تُسيطر عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية مقارنة بمساحة أراضيها
575.3 مليار دولار أمريكي	الناتج المحلي الإجمالي للدول الجزرية الصغيرة النامية مجتمعة
السكان	
1 في المائة	نسبة سكان العالم الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية
70 مليونا	مجموع عدد سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية (تقديرات 2018): • الذكور: 35.2 مليون • الإناث: 34.7 مليون سكان المناطق الريفية: 27 مليونا سكان المناطق الحضرية: 44 مليونا
1.3 في المائة	متوسط معدل النمو السكاني السنوي. وتراجع هذا المعدل من 1.6 في المائة في الفترة 1990-1995
11.33 مليون	مجموع عدد السكان في أكثر الدول الجزرية الصغيرة النامية اكتظاظا بالسكان، وهي كوبا
1 600	مجموع عدد السكان في أقل الدول الجزرية الصغيرة النامية اكتظاظا بالسكان، وهي نيوي
الأُطر الزمنية التاريخية الرئيسية لجهود تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية	
1992	المجتمع الدولي يعترف رسميا بالدول الجزرية الصغيرة النامية كحالة فريدة بسبب ما تواجهه من تحديات بيئية وإنمائية
1994	المجتمع الدولي يجتمع في بربادوس لتحديد إجراءات محددة تحت رعاية برنامج عمل بربادوس لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة
2005	إطلاق استراتيجية موريشيوس لمعالجة فجوات التنفيذ المتبقية
2014	المجتمع الدولي يجتمع في ساموا لوضع مسار جديد للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية
2015	وضع إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية
2019	استعراض منتصف المدة لتنفيذ مسار ساموا
2020	الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد قرارا بعنوان "التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ مسار ساموا" الذي دعم تنسيق العمل داخل الأمم المتحدة على أساس مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.
2021	إطلاق استراتيجية الصندوق للعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية 2022-2027

الجدول 2

مؤشرات التنمية البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية المختارة في عام 2021

البلد	*التصنيف العالمي في مؤشر التنمية البشرية*	*العمر المتوقع عند الولادة (الأعوام)*	*متوسط عدد سنوات التعليم (الأعوام)*	*نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولار أمريكي)*
جزر البهاما	58	73.9	11.4	33 747
بربادوس	58	79.2	10.6	14 936
سيشيل	67	73.4	10.0	26 903
موريشيوس	66	75.0	9.5	25 266
كوبا	70	78.8	11.8	8 621
ترينيداد وتوباغو	67	73.5	11.0	26 231
سانت كيتس ونيفس	74	74.8	8.7	25 038
سانت لوسيا	86	77	8.9	11 044
ملديف	95	78.9	7	17 417
سانت فنسنت وجزر غرينادين	97	72.5	8.8	12 378
فيجي	93	67.4	10.9	13 009
بليز	110	74.6	9.9	6 382
جامايكا	101	74.5	9.7	9 319
كابو فيردي	126	73	6.3	7 019
غيانا	122	69.9	8.5	9 455
فانواتو	140	70.5	7.1	3 105
سان تومي وبرينسيبي	135	70.4	6.4	3 952
كيريباس	134	68.4	8	4 260
غينيا الاستوائية	145	58.7	5.9	13 944
جزر القمر	156	64.3	5.1	3 099
بابوا غينيا الجديدة	155	64.5	4.7	4 301
جزر سليمان	151	73	5.7	2 253
هايتي	170	64	5.6	1 709

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2020.

الجدول 3

عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية الممثلة في دورات تجديد موارد الصندوق

الإقليم الفرعي	*التجديد السابع لموارد الصندوق*	*التجديد الثامن لموارد الصندوق*	*التجديد التاسع لموارد الصندوق*	*التجديد العاشر لموارد الصندوق*	*التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق*
آسيا والمحيط الهادي	3	11	5	3	4
المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي	4	6	6	6	3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3	7	6	6	4
المجموع	**10**	**24**	**17**	**15**	**11**

الجدول 4

النسبة المئوية لمساهمات التحويلات المالية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية المختارة في عام 2020

الدول الجزرية الصغيرة النامية	*التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي*	*السنة*
كابو فيردي	14.4	2020
دومينيكا	10.4	2020
الجمهورية الدومينيكية	10.6	2020
جامايكا	22.2	2020
سانت كيتس ونيفس	2.8	2020
سانت فنسنت وجزر غرينادين	5.4	2020
تونغا	37.2	2019
توفالو	1.9	2019

المصدر: The World Bank Microdata Data Catalog

الجدول 5

التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في عامي 2019 و2020

تدفقات التحويلات المالية من المغتربين إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية (بملايين الدولارات الأمريكية)	*2019*	*2020*	*التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020*
أنتيغوا وبربودا	25	25	1.8
جزر البهاما	-	-	-
بربادوس	108	108	2.5
بليز	97	93	5.6
كابو فيردي	236	244	14.4
جزر القمر	169	161	13.2
جزر كوك	-	-	-
كوبا	-	-	-
دومينيكا	49	49	10.4
الجمهورية الدومينيكية	7 421	8 332	10.6
فيجي	287	312	7.2
غرينادا	48	48	4.7
غينيا بيساو	151	123	8.6
غيانا	380	361	6.3
هايتي	3 327	3 111	21.8
جامايكا	2 563	2 956	22.2
كيريباس	20	19	9.5
مليديف	4	4	0.1
جزر مارشال	31	31	13.2
موريشيوس	319	272	2.4
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	23	23	5.7
ناورو	-	-	-
نيوي	-	-	-
بالاو	2	2	0.9
بابوا غينيا الجديدة	3	2	0.0
ساموا	147	150	18.7
سان تومي وبرينسيبي	11	6	1.4
سيشيل	24	10	0.9

جزر سليمان	25	28	1.8
سانت كيتس ونيفس	26	26	2.8
سانت لوسيا	43	41	2.4
سانت فنسنت وجزر غرينادين	47	44	5.4
سورينام	1	1	0.0
تيمور- ليشتي	100	155	8.7
تونغا	190	194	37.7
ترينيداد وتوباغو	143	178	0.8
توفالو	-	-	-
فانواتو	75	76	8.8
المجموع	**16 095**	**17 185**	**المتوسط 7.8**

المصدر: The World Bank Microdata Data Catalog

الجدول 6

لمحة عامة عن التحديات الغذائية والتغذوية في الدول الجزرية الصغيرة النامية

مسألة الأغذية والتغذية	*الوصف*	*الأرقام*
نقص الغذاء	التقزم عند الأطفال	أكثر من 20 في المائة في أفقر الدول الجزيرة الصغيرة النامية
السمنة	وفيات البالغين بسبب الأمراض غير السارية	75 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي
	معدلات السمنة لدى البالغين	33 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي
	معدلات السمنة لدى الإناث البالغات	50 في المائة في خمسة بلدان من الدول الجزرية الصغيرة النامية
واردات الأغذية	نسبة واردات الأغذية	• أكثر من 50 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي والبحر الكاريبي • استيراد 80 في المائة من الأغذية في نصف الدول الجزرية الصغيرة النامية
صحة الإنسان	معدل وفيات الأطفال الرضع	3.2 في المائة (32 حالة وفاة للرضع بين كل 1 000 مولود حي)
العمر المتوقع	متوسط العمر المتوقع في الدول الجزرية الصغيرة النامية	70 عاما (مقابل 55 في المائة في عام 1960)

الجدول 7

الحصول على الطاقة وفرص العمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المؤشر	*الوصف*	*الأرقام*
الحصول على الكهرباء	حصول سكان المناطق الحضرية على الكهرباء	**92 في المائة**
	حصول سكان المناطق الريفية على الكهرباء	**67 في المائة**
الطاقة المتجددة	الطاقة المتجددة كنسبة من مجموع استهلاك الطاقة	**24 في المائة**
معدل البطالة	نسبة مجموع القوة العاملة العاطلة عن العمل	**9.9 في المائة**
	نسبة القوة العاملة **(الإناث فقط)**	**11.5 في المائة**
	نسبة القوة العاملة **(الذكور فقط)**	**6.8 في المائة**
فرص العمل في الزراعة كنسبة من مجموع فرص العمل	فرص العمل في الزراعة **المجموع**	**18 في المائة** (مقابل 30 في المائة في عام 1991)
	فرص العمل في الزراعة **الإناث**	**19.2 في المائة**
	فرص العمل في الزراعة **الذكور**	**17.7 في المائة**
	فرص العمل في الزراعة **منطقة البحر الكاريبي**	**10.7 في المائة**
	فرص العمل في الزراعة **المحيط الهادي**	**31 في المائة**
	فرص العمل في الزراعة **أخرى**	**19 في المائة**
نسبة سكان **المناطق الريفية** مقارنة **بمجموع السكان**	نسبة سكان الريف مقارنة بمجموع السكان	**40.4 في المائة** (مقابل 71 في المائة في عام 1960)
نسبة الأراضي الزراعية إلى مجموع مساحة الأراضي	نسبة الأراضي الزراعية مقارنة بمجموع مساحة الأراضي	**32.6 في المائة**

المصدر: البنك الدولي 2020.

ملاحظة: تتعلق أرقام البنك الدولي بجميع الدول الصغيرة (لا تقتصر على الدول الجزرية الصغيرة النامية ما لم يرد ما يُشير إلى خلاف ذلك).

الفقر الريفي وآثار جائحة كوفيد-19 في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في الصندوق

1- شهدت الآونة الأخيرة انهيارا في التنوع البيولوجي الزراعي الإيكولوجي- الذي ظل تقليديا يُشكل حجر الزاوية لنُظم إنتاج الأغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي – وشبكات التبادل والدعم المتبادل أثناء أوقات الشدة. ويمكن ملاحظة أثر هذه التغييرات على صحة الإنسان والأمن التغذوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في الجدول 6 من الملحق الثاني[6]. وتُنفق الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي والمحيط الهادي في المتوسط 20 في المائة من إيراداتها على الواردات الغذائية مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 5 في المائة[7،8]. تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل من معدلات مرتفعة من الوفيات والإعاقة المرتبطة بالتغذية. ويبلغ متوسط نقص الغذاء 17 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتزيد معدلات التقزم على 20 في المائة بين الأطفال في خمس من أفقر الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعاني 70 في المائة من البالغين في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي من الوزن الزائد، وترجع نسبة 77 في المائة من الوفيات إلى الأمراض غير السارية. وتتجاوز معدلات السمنة بين الإناث البالغات في خمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي 50 في المائة. ويؤدي ذلك إلى عواقب اقتصادية وصحية عامة وخيمة. وتزيد معدلات التقزم في مرحلة الطفولة على 20 في المائة في خمس من أفقر الدول الجزرية الصغيرة النامية.

2- **أثر جائحة كوفيد-19 على الدول الجزرية الصغيرة النامية.** تُشير التوقعات إلى أن التراجع الاقتصادي في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية سيؤدي إلى مفاقمة الفقر بسبب الانخفاض الشديد في قدرة السكان على تحمل الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي في المستقبل. وتشير توقعات بيانات الآفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي التي صدرت في أبريل/نيسان 2021 إلى تحسن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس سنوي مقارنة بالحالة في عام 2020. من ذلك على سبيل المثال أن التوقعات تشير إلى تغيُّر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جزر سيشيل بنسبة 1.8 في المائة (سالب 13 في المائة في عام 2020)، و6.6 في المائة في موريشيوس (سالب 15 في المائة في عام 2020)، و18.9 في المائة في ملديف (سالب 19 في المائة في عام 2020)، و3.1 في المائة في سان لوسيا (سالب 17 في المائة في عام 2020) و3.2 في المائة في فانواتو (سالب 8 في المائة في عام 2020) و1 في المائة في جزر سليمان (سالب 5 في المائة في عام 2020). ويتوقع صندوق النقد الدولي نموا سلبيا وإن كان أخف في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021؛ وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يبلغ سالب 1.5 في المائة في غرينادا مقابل سالب 13.5 في المائة في عام 2020. ويُعبر تحسن التوقعات عموما عن تخفيف قيود السفر وفتح البلدان تدريجيا في جميع أنحاء العالم. وفيما يلي توضيح لآثار جائحة كوفيد-19 على الدول الجزرية الصغيرة النامية:

- **انخفاض الدخل من السياحة والخدمات المرتبطة بها.** تُشكل السياحة قطاعا رئيسيا في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتُساهم في حوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط،

---

[6] برنامج العمل العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2017 بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الصفحة 73.

[7] يزيد الرقم كثيرا في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ يبلغ على سبيل المثال 48 في المائة في جامايكا، و49 في المائة في بربادوس، و67 في المائة في سان كيتس ونيفيس (http://data.un.org/).

[8] Hickey, G.M. and Unwin, N, 2020, Addressing the triple burden of malnutrition in the time of COVID-19 and climate change in Small Island Developing States: what role for improved local food production? *Food Security* 9: 1–5.

وما يصل إلى 40 في المائة في بعض البلدان، مثل ملديف وجزر البهاما[9]. وتُشير تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى أن القيود الواسعة النطاق على السفر الدولي أدّت إلى تراجع عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة تراوحت بين 20 في المائة و30 في المائة في عام 2020، مما أدى إلى خسائر في الدخل القومي.

- **الأثر على الزراعة وأسعار الأغذية**. تُشير التقديرات إلى أن الاعتماد الكبير للدول الجزرية الصغيرة النامية على واردات الأغذية سيرفع أسعار الأغذية في ظل تعطل سلاسل الإمداد[10]. وعانت المنتجات الغذائية المحلية من زيادة الفاقد والمهدر بسبب إغلاق متاجر الأغذية والفنادق والمطاعم وشركات الطيران – وهي المنافذ الرئيسية لتلك المنتجات.

- **الانخفاض الحاد في التحويلات المالية من المغتربين**. تُساهم التحويلات المالية في أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ظل انخفاض التحويلات المالية من المغتربين، تضاءلت كثيرا فرص العمل والاستثمار في الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية[11].

- **خيارات تمويل أقل**. أنفقت الدول الجزرية الصغيرة النامية قبل تفشي الجائحة 15 في المائة (أي ما يزيد بمقدار مرتين على المتوسط العالمي) من إيرادات صادراتها، وما متوسطه 5.3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على خدمة ديونها الوطنية[12]. وفي ظل انخفاض عائدات التصدير بسبب جائحة كوفيد-19، ازدادت أعباء خدمة الديون (والمخاطر المحتملة بسبب التخلف عن سداد الديون الخارجية). ومن المرجح أن تزداد هذه التحديات سوءا بسبب استمرار الجائحة، وكانت مدعاة للقلق في قرار صدر مؤخرا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية[13].

[9] يمكن أن تبلغ مساهمة إيرادات الضرائب المتعلقة بالسياحة إلى 50 في المائة (ملديف وجزر سيشيل وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس).

[10] تمثل الواردات الغذائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يتراوح بين 15 و30 في المائة من جميع السلع المستوردة، وهي نسبة تزيد بمقدار الضعف على المتوسط العالمي.

[11] يمكن أن يشمل ذلك تفويت/تأخير فرص توسيع نطاق الدروس المستفادة من المشروع الرائد للصندوق بشأن التحويلات المالية من المغتربين في هايتي وجامايكا كنموذج للعمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

[12] أشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في 2020 إلى ارتفاع هذا الرقم إلى 25 في المائة من إيرادات صادرات بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل الجمهورية الدومينيكية وجامايكا وبابوا غينيا الجديدة.

[13] يرد الاعتراف بذلك في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية المتخذ في 21 ديسمبر/كانون الأول 2020.

الاتساق مع السياسات والاستراتيجيات التشغيلية الحالية للصندوق

1- تستفيد وثيقة الاستراتيجية من مشروعات الصندوق وبرامجه السابقة والجارية، وكذلك من عمله المتطور في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وانصب الاهتمام بصفة خاصة على ضمان اتساق السياسة مع السياسات والاستراتيجيات والأُطر التشغيلية التالية:

- يُشكل مسار ساموا الإطار الرئيسي الذي اتفقت عليه الأمم المتحدة في عام 2014 لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظ استعراض أُجري في منتصف المدة استمرار وجود فجوة كبيرة في التنفيذ، ويتفاوت نجاح الإطار بتفاوت البلدان. وتهدف استراتيجية الصندوق بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى سد الفجوات ذات الصلة بمهمة الصندوق من خلال برامج قطرية منسقة ومتوازنة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

- وتُعبِّر الاستراتيجية المذكورة عن الأولويات المواضيعية للعمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، وتعتمد على المرتكزات الاستراتيجية المحددة في وثيقة عام 2014 بشأن نهج الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي صدرت بعنوان. "A global response to island voices for food security"وتُساعد الأهداف الاستراتيجية المقترحة والمجالات المواضيعية المرتبطة بها على معالجة التحديات التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوفر أيضا الاتجاهات العامة لضمان التماسك والاتساق بين برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق ومذكراته الاستراتيجية القطرية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

- وتتواءم استراتيجية الصندوق بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية مع سياسته بشأن التخرج التي تهدف إلى توجيه الموارد المالية إلى الدول الأفقر والأشد ضعفا. ونتيجة لذلك، وافقت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على تخصيص موارد الصندوق الأساسية بالكامل (100 في المائة) للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتمويل الإقراض المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا تماما من خلال الأموال المقترضة. وتُقر الاستراتيجية بأن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في الدول الجزرية الصغيرة النامية ستظل تستفيد من موارد الصندوق المقترضة بما يعادل على الأقل المبالغ التي أتيحت لها في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وحتى نسبة 20 في المائة من مجموع الموارد.

- وتعطي سياسة المِنح العادية لعام 2021 في الصندوق الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية لزيادة فرص الحصول على تلك المنح، ولا سيما عندما يكون هذا التمويل حاسم الأهمية لنجاح عمليات الصندوق الإقراضية الإقليمية. ويمكن للحصول على هذا التمويل أن يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية المصنفة بأنها بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا ما دامت مشاركتها تحقق أثرا إيجابيا على الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى المصنفة بأنها بلدان منخفضة الدخل أو بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

- وتستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية من إطار الاقتراض المتكامل في الصندوق. وتتخذ موارد هذا الإطار شكل قروض ومِنح وتدار بالنيابة عن العديد من الشركاء من خلال مجموعة من الترتيبات القانونية/الإدارية. وسينظر الصندوق في فرص توفير تمويل إضافي للدول الجزرية الصغيرة النامية من الدول الأعضاء التي أعربت عن رغبتها في "التوأمة" مع جزر بعينها. وتتواءم استراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية مع خطة التنمية المستدامة واتفاق باريس لمواجهة تحديات انعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي وتغيُّر المناخ.

- وتتسق الاستراتيجية مع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزيرة الصغيرة النامية، وهو إطار جديد يشمل مؤشرا شاملا لتتبع مواطن الضعف الهيكلي في البلدان. ويهدف المؤشر إلى ما يلي: (1) تحديد مصادر الضعف الرئيسية لكل فئة من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (2) فهم مدى الضعف الهيكلي الذي يمكن أن يعرقل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر فئات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (3) تحديد الآليات المالية الملائمة المحددة وتهيئة مسارات لكل فئة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

- يعترف تقرير التجديد الثاني عشر للموارد بإدراج بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في قائمة البلدان التي تعاني من أوضاع هشة. ووضعت أحكام خاصة في سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق للتأكد من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الأوضاع الهشة ستظل مؤهلة للاستفادة من الموارد الميسرة. ووفقا لسياسة الصندوق بشأن التخرج، من الضروري التمايز في مستوى تيسيرية الموارد الأساسية للانتقال من الشروط التيسيرية للغاية وشبه التيسيرية إلى الشروط العادية. وتستفيد بذلك تلك الدول والبلدان من جميع الأحكام الواردة في استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة والبرنامج الخاص بالبلدان التي تعاني من أوضاع هشة لعام 2019 ذي الصلة بتلك الاستراتيجية.

- وفي ضوء الضعف الشديد للدول الجزرية الصغيرة النامية في وجه الكوارث الطبيعية، يسترشد العمل مع تلك الدول على النحو الواجب بالمبادئ التوجيهية للصندوق للإنعاش المبكر من الكوارث. وينصب اهتمام خاص على دعم المبدأين الداعيين إلى "عدم إلحاق الضرر" و"إعادة البناء بشكل أفضل" المنصوص عليهما في هذه المبادئ التوجيهية. وتهدف جميع التدخلات الحالية والمقبلة إلى تعزيز قدرة الأصول (المادية والبشرية) للمجتمعات المحلية الريفية على الصمود في وجه الصدمات المقبلة.

- وعلاوة على ذلك، وُضعت الاستراتيجية الحالية بحيث تكون متوافقة مع خطة الصندوق لتعميم المناخ، والمساواة بين الجنسين، والتغذية والشباب، وبصفة خاصة استراتيجيته المحدثة وخطة عمله بشأن البيئة وتغيُّر المناخ للفترة 2019-2025. وتماشيا مع أحكام استراتيجيته بشأن التنوع البيولوجي، سيجري إيلاء عناية خاصة لتمكين الشعوب الأصلية التي تعد الراعي الرئيسي للتنوع البيولوجي للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيجري تحسين الاستهداف للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية. وسيعمل الصندوق في شراكة مع المؤسسات الشاملة (بما فيها المنظمات المجتمعية الممثلة) التي يمكن أن تساعد على إطلاق إمكانات المرأة. وسيقيس الصندوق تمكين المرأة وتعميم المنظور الجنساني من خلال إطار إدارة النتائج عبر دورة المشروعات. وسيقاس "التركيز الجنساني" و"فعالية نهج الاستهداف" في جميع المشروعات الجارية على النحو الموضح في تقارير حالة المشروعات. وستقوم المشروعات عند الإنجاز بالإبلاغ عن "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" وقياس ذلك. وستُقدم جميع بيانات النواتج والحصائل مصنفة حسب الجنس.

- وهناك اعتراف بالدور الحاسم للقطاع الخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تعبئة التمويل المبتكر والأدوات المبتكرة (مثل الأدوات الرقمية). وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل الصندوق الاسترشاد باستراتيجيته بشأن الانخراط مع القطاع الخاص، ولا سيما بشأن ضمان التكامل والإضافية عند الجمع بين مصادر التمويل العامة والخاصة.

- وسيواصل الصندوق، وفقا لاستراتيجيته بشأن الموارد التكميلية، دعم وتعزيز المبادرات الأكبر والمتعددة المانحين وسيسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من عدد مبادرات الجهات المانحة المنفردة القائمة بذاتها في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

IFAD SIDS Membership

Classifications of IFAD's SIDS, and categorization of Small States by the World Bank

Countries	IFAD SIDS? (Y/N)	Small States? (Y/N)	Country Classification WB June 2021	IFAD Division
SIDS-Africa				
Cabo Verde	Y	Y	LMIC	WCA
Comoros	Y	Y	LMIC	ESA
Guinea-Bissau	Y	Y	LIC	WCA
Maldives	Y	Y	UMIC	ESA
Mauritius	Y	Y	UMIC	ESA
São Tomé and Principe	Y	Y	LMIC	WCA
Seychelles	Y	Y	HIC	WCA
SIDS-Caribbean				
Antigua and Barbuda	Y	Y	HIC	LAC
Bahamas, The	Y	Y	HIC	LAC
Barbados	Y	Y	HIC	LAC
Belize	Y	Y	UMIC	LAC
Cuba	Y	**N**	UMIC	LAC
Dominica	Y	Y	UMIC	LAC
Dominican Republic	Y	**N**	UMIC	LAC
Grenada	Y	Y	UMIC	LAC
Guyana	Y	Y	UMIC	LAC
Haiti	Y	**N**	LMIC	LAC
Jamaica	Y	Y	UMIC	LAC
Saint Kitts and Nevis	Y	Y	HIC	LAC

Saint Lucia	Y	Y	UMIC	LAC
Saint Vincent and the Grenadines	Y	Y	UMIC	LAC
Suriname	Y	Y	UMIC	LAC
Trinidad and Tobago	Y	Y	HIC	LAC
SIDS-Pacific				
Cook Islands	Y	**N**	HIC**	APR
Fiji	Y	**Y**	UMIC	APR
Kiribati	Y	Y	LMIC	APR
Marshall Islands	Y	Y	MIC	APR
Federated States of Micronesia	Y	Y	LMIC	APR
Nauru	Y	Y	HIC	APR
Niue	Y	**N**	HIC	APR
Palau	Y	Y	HIC	APR
Papua New Guinea	Y	**N**	LMIC	APR
Samoa	Y	Y	UMIC	APR
Solomon Islands	Y	Y	LMIC	APR
Timor-Leste	Y	Y	LMIC	APR
Tonga	Y	Y	UMIC	APR
Tuvalu	Y	Y	UMIC	APR
Vanuatu	Y	Y	LMIC	APR

*UMIC-Upper Middle-Income Country

*LMIC-Lower Middle-Income Country

*MIC-Middle Income Country

*HMIC-Higher Middle-Income Country

*HIC -High Income Country

Highlights of approaches of selected UN and development partners engagement in SIDS

Organization	Specific plan on SIDS?	Regional or country programme approach in SIDS?	Notes on approaches of engagement in SIDS
FAO	No formal strategy document, but has an "*Action Programme*" paper	Not stated explicitly. Action Programme paper states actions that can be carried out at both regional and country specific	FAO supports SIDS mainly through technical assistance and policy analysis/advisory services to transform food systems to improve nutrition-sensitivity, resilience, sustainability and empower SIDS to lead healthy and productive lives. FAO has collaborated with other UN agencies to develop a document "*Global Action Programme on Food Security and Nutrition in Small Island Developing States (GAP*)" which articulates their work on SIDS, in response to the implementation of SAMOA Pathway. Aaligned with existing strategies rather than as a blueprint strategic document in itself[14], the three key objectives of the GAP are: o Strengthen the enabling environment for food security and nutrition o Improve the sustainability, resilience and nutrition-sensitivity of food systems o Empower people and communities for food security and nutrition
WFP	Two interim sub-regional strategy documents for Pacific and Caribbean regions respectively	Both country specific and flexible multi-country approach	WFP adopts a flexible multi-country approach that help address individual country needs and priorities while working in concert with political and economic regional bodies. Interim sub-regional strategic plans have been developed: *Pacific Interim Multi Country Strategic Plan (2019-2022)* The multi-country strategic plan aims to improve the capacity of the Pacific SIDS to reduce risk and improve response to disasters to contribute to the building of a resilient Pacific Community. Working in close collaboration with partners, especially FAO and UNDP. WFP's approach is to build national capacities to support mechanisms to deliver multi-country strategic plan[15] *Interim strategic plan (Jan 2020 -De 2021) for the Caribbean region* The sub-regional Plan identifies priority actions in the Caribbean and reflects the dual humanitarian and development mandate of WFP. It aims to strengthen the capacities of national and regional actors in the target countries to improve emergency response and reduce the need for external intervention. The Plan focuses primarily on several Caribbean SIDS, oversea counties and includes three coastal countries[16]

[14] FAO 2017 Global Action Programme on Food Security and Nutrition in Small Island Developing States 73 pp

[15] The countries included in the Strategic Plan are Cook Islands, Fiji, the Federated States of Micronesia, Kiribati, Nauru, Niue, Palau, Papua New Guinea, the Marshall Islands, Samoa, Solomon Islands, Tokelau, Tonga, Tuvalu and Vanuatu

[16] These are Anguilla, Antigua and Barbuda, Aruba, Bahamas, Barbados, Belize, Bermuda, British Virgin Islands, Cayman Islands, Curaçao, Dominica, Grenada, Guyana, Jamaica, Montserrat, Saint Lucia, Saint Kitts and Nevis, Saint Vincent and the Grenadines, Sint Maarten, Suriname, Trinidad and Tobago, and Turks and Caicos Islands.

UNIDO	UNIDO's Small Island Developing States Strategy, 2019–2025	Regional/ sub-regional approach, country-specific needs also	UNIDO has developed a SIDS strategy to streamline and strengthen its interventions in SIDS aimed at achieving Inclusive and Sustainable Industrial Development in the region. The approach is aligned to achieve four development results: (i) Creating prosperity and inclusive growth, (ii) Advancing economic competitiveness (iii) Safeguarding the environment through cleaner production technologies and resource efficient practices, (iv) Strengthening knowledge and institutions for long-term development. UNIDO targets SIDS regional and sub-regional programmes to respond to the needs of SIDS as a group but also focuses on the specific needs of individual country.
UNSECO	Adopted a five-year "Action Plan for SIDS" in 2016.	Not stated explicitly	Has developed a five-year "Action Plan for SIDS" (2016-2021) in 2016 in response to the "Samoa Pathway" and to integrate its priorities across all of its programs[17]. The document aligns with exiting strategic documents, but not a specific strategy document for SIDS by itself. The Action Plan focuses on five priority areas, consistent with UNESCO's mandate: • Enhancing SIDS capacities through improving education, and institutional capacities • Enhancing SIDS resilience and the sustainability of human interactions with ecosystems • Supporting SIDS to promote social transformations, social inclusion and social justice • Preserving cultural heritage and culture to improve sustainable development in SIDS Increasing connectivity, information management and knowledge-sharing
UNDP	Not stated explicitly	Organizes its support under four sub-regional activities[18]	UNDP's supports in SIDS focuses on climate change adaptation. With funding provided mainly by Global Environment Facility (GEF), Least Developed Country Fund (LDCF), Adaptation Fund (AF), Special Climate Change Fund (SCCF), and the Government of Australia, UNDP organizes its work under four sub-regional SIDS programmes: Pacific SIDS, Caribbean SIDS, African SIDS and Asian SIDS respectively

[17] UNESCO 2016. Small Island Developing States – UNESCO's Action Plan. UNESCO, Paris. 32pp.
[18] UNDP Support to Small Island Developing States https://www.adaptation-undp.org/projects/undp-sids

World Bank	Has an "engagement document for Small States". But no specific SIDS strategy.	Adopts both country specific and, flexible multi-country approaches for small states	The World Bank Group does treats SIDS as a component of "small states" group of countries. The Bank responds to the special development needs of small states through the "Small States Forum", and anchored on four pillars: (i) Improving development finance (ii) innovative disaster and climate financing mechanisms (iii) facilitating private investment and diversification (iv) strengthening the capacity of SIDS[19]. The Bank adopts a regional or multi-country level approaches in its strategic and operational activities. The approach aims at mitigating the challenges of limited capacity that negatively impact on program design and implementation in SIDS[20]. In response to the challenges of eligibility for concessional financing and capacity to engage in competitive finance market that small sates face, the WBG has developed innovative solutions tailored to address interrelated development and financing issues of small states. These include: • Preferential treatment in terms of access and concessionality, such as invoking exceptional criteria for small states based on per capita income, vulnerability to natural disasters and climate change, and limited access to commercial debt • Disaster and climate financing mechanisms for small states that are not eligible for IDA financing. • Regional risk insurance pools in the Caribbean and Pacific regions. • Economic diversification and resilience building in key sectors including agriculture • De-risking and credit-enhancing tools to small states.

[19] World Bank 2019. World Bank Group support to Small States, Washington 53 pp
[20] World Bank 2016 World Bank Group Engagement in Small States: The Cases of the OECS, PICs, Cabo Verde, Djibouti, Mauritius, and the Seychelles 54pp

Asia Development Bank	Regional strategy ("The Pacific Approach") and country strategic strategy business plans	Both regional and country-specific approaches.	AsDB has developed a "Pacific Approach 2016–2020" document that serves as a strategic framework guiding the its assistance at regional level and, an overall country partnership strategy for individual Pacific Island countries[21]. The regional operation provides opportunities for cross-country learning and operational efficiencies. The three key thrusts of the strategy are: • Reducing costs of operations- by improving transport, ICT and renewable energy infrastructure to reduce the costs of connectivity and energy. • Mobilizing finance to introduce innovative solutions to strengthen disaster preparedness, vulnerability, and build resilience • Promoting value creation- by supporting public sector reform that facilitate enabling conditions for private sector growth, legislative and financial reforms that promote financial inclusion
OECD	No	No	OECD supports SIDS through provision of statistical data and policy analysis on concessional finance that helps them to improve access to development finance. SIDS also benefit from support to develop financial instruments and approaches that are customised to the context and needs of individual countries. OECD is aware of the need for new development solutions and approaches that can help to achieve prosperity for the people and their environments. Through its *DAC Working Group on SIDS*, OECD is exploring the possibility to partner in a new initiative on Multidimensional Vulnerability Index (MVI)[22]. • Provides statistical data and policy analysis on concessional finance to SIDS Supports the development of financial instruments and approaches that tailored to SIDS

[21] The countries covered are Cook Islands, Kiribati, the Marshall Islands, the Federated States of Micronesia, Nauru, Palau, Samoa, Solomon Islands, Tonga, Tuvalu, and Vanuatu.
[22] The new index is being developed by the UN system- UN Resident Coordinator for Pacific and Caribbean, UNDP, UN DESA, UN-OHRLLS with technical inputs from development economists Jeffrey Sachs and Guillaume Lafortune.

Ireland	Yes, has a "Strategy for Partnership with SIDS"	Mainly strategic regional cooperation, but does not exclude bilateral relationship with specific countries where necessary	Describing itself as "as an islander in a room of Islanders", Ireland's strategy on SIDS outlines four priority areas for collaboration: sustainable blue economy, climate action, risk management and institutional capacity to facilitate investment. The SIDS strategic approach is influenced by Ireland's *Global Ireland 2025* strategy, that seeks to commit dedicated resources to increase engagement with SIDS. Specifically, Ireland commits itself to: • use its membership of the EU to champion support for SIDS in EU-wide cooperation arrangements (e.g., the post Cotonou Accord of EU-ACP) and in multilateral forums e.g., UN, OECD and international financial institutions • Provide €12m to the Ireland Trust Fund held in AsDB to support climate and disaster resilience in SIDS • establish a permanent network of Envoys to deepen relationship with SIDS • commence new partnerships with SIDS such as Ocean Innovation Initiative and a SIDS fellowship scheme • experience capitalization in working with the diaspora • Deepen its relationship with the Caribbean Catastrophe Risk Insurance Facility and initiate new similar partnerships.
New Zealand	Yes, has a "Strategy for Partnership with SIDS"	Adopts both country specific and, flexible multi-country approaches for small states	• Strong advocate for greater recognition of the unique development challenges faced by SIDS. • Advocacy by New Zealand and other partners resulted in higher financing for Pacific SIDS • Support the design and implementation of two major studies to increase understanding of the development funding challenges of SIDS

Documents Reviewed

Region	Country	Project/Programme Name (PCR)	Actual Completion	PCR	PCRV	PPE
The Caribbean	Guyana	Rural Enterprise and Agricultural Development Project (READ)	31-Mar-15	x		
	Grenada	Market Access and Rural Enterprise Development Programme (MAREP)	30-Mar-18	x	x	
	Belize, Haiti, Cuba, Dominican Republic, Grenada and Guyana	Youth entrepreneurship: rural employment opportunities for young people in the Caribbean	30-Jun-19	x		
	Haiti	Innovative Crop and Soil-Based Technologies Project (CIAT)	01-Jun-17	x		
	República Dominicana	The Rural Economic Development Project in the Centre and East (PRORURAL)	31-Mar-19	x		
	Haiti	Project de développement de la petite irrigation	2016	x		
	Belize	Belize Rural Finance Programme (BRFP)	30-Sep-16	x		x
	Haiti	Projet de Développement de la petite irrigation (PPI-2)	30-Jun-17	x	x	
AIMS	Guinea Bissau	Rural Rehabilitation and Community Development Project	31-Dec-13	x		
	Sao Tome et Principe	PARTICIPATORY SMALLHOLDER AGRICULTURE AND ARTISANAL FISHERIES DEVELOPMENT PROGRAMME (PAPAFPA)	31-Mar-15	x	x	
	Comoros	Integrated Ecological Planning and Sustainable Land Management in Coastal Ecosystems in the Comoros, in the three islands of Grand Comoros, Anjouan, and Moheli	31-Dec-14	x		
	Maldives	Fisheries and Agriculture Diversification Programme (FADIP)	31-Mar-18	x		

	GUINÉE-BISSAU	Projet De Démarrage Du Projet D'appui Au Développement Du Sud (PADES)	30-Jun-17	x		
	República Dominicana	Proyecto de Desarrollo para Organizaciones Económicas de Pobres Rurales de la Frontera (PRORURAL OESTE)	2017	x		
	Maldives	Post-Tsunami Agricultural and Fisheries	31-Dec.13	x	x	x
	Seychelles	Competitive Local Innovations for Small-scale Agriculture Project	31-Dec-18	x		
	Seychelles	Rehabilitation Programme	31-Dec-18	x		
	Maldives	Strengthening the Role of SAARC in the Sustainable Intensification of Agriculture in South Asia	2017	x		
	Grenada	Climate-smart Agricultural and rural Enterprise Programme (SAEP)	2017	x		
The Pacific	Timor-Leste	Timor-Leste Maize Storage Project	31-Dec-15	x	x	
	Tonga	Tonga Rural Innovation Project	30-Jun-017	x	x	
	Cook Islands, Marshal Islands, Niue	Capacity Building for Resilient Agriculture in the Pacific (CBRAP)	31-Mar-18	x		
	Vanuatu	Post Cyclone Rapid Recovery in Agricultural Production	16-Jun-16	x		
	PNG	Partnership in High Value Agriculture – (PHVA)	31-Dec-15	x		
	Solomon Islands	Rural Development Programme I (RDP I)	30-Nov-12	x		
	Vanuatu	Post Cyclone Rapid Recovery in Agricultural Production	30-Jun-16	x		
		Innov4AgPacific Programme		x		
	Fiji, Kiribati,Tonga	Mainstreaming of Rural Development Innovations (MORDI)	Dec-08	x		
	PNG	Fairtrade	Jun-16	x		

Insights into IFAD's work in selected SIDS

1. Economic Development Project for the Southern Regions (PADES), Guinea Bissau

COVID-19 preventive measures in Guinea-Bissau significantly affected mobility between regions. This hindered smallholder farmers' ability to trade the main cash crop in the country – raw cashew nuts. Raw cashew nuts account for about 95% of the country exports and are the main income generating activity for about 80% of the country's population. Rice, the country's staple food, is not produced in enough quantity to feed rural households throughout the year. Smallholder farmers use raw cashew nuts to trade with or purchase rice as well as to finance the agriculture campaign of the following year. The necessary pandemic restrictions represented a high risk of rural households' food security, particularly those headed by women.

IFAD COVID-19 response in Guinea-Bissau, a SIDS country, was deployed through an IFAD-financed project focused on the economic development of the southern regions (PADES). The Rural Poor Stimulus Facility funds ensured that for two agriculture campaigns 2021/2022 PADES most affected beneficiaries would access and effectively use quality and climate resilient seeds. This support is of upmost importance since the most vulnerable smallholder farmers were forced to consume the seeds produced for the 2021/2022 agriculture campaigns during the 2020 lockdown.

The intervention became a best practice example of RBAs collaboration. PADES complemented the seeds distribution with development capacity activities lead by WFP. WFP's expertise on agriculture production and market information systems was also leveraged by the RPSF intervention to establish a market information network that allows farmers to know where to access inputs and to meet market demand needs in their region and beyond. A second round of RPSF financing focused on developing long term institutional market relationships between school feeding programs and PADES' smallholder farmers. The Facility finances the local purchase of rice and horticulture products, therefore connecting improved quality production to a sustainable demand of local products – increasing productivity effectively and towards increased sustainable income.

2. Pacific Islands Rural and Agriculture Stimulus facility (PIRAS facility)

The Australian Department of Foreign Affairs & Trade (DFAT) and the UN COVID-19 Multi Partner Trust Fund (MPTF) are jointly financing the Pacific Islands Rural and Agricultural Stimulus (PIRAS) Facility covering Fiji, Samoa, Solomon Islands, Tonga and Vanuatu. The goal of the facility is to minimize the impacts of COVID-19 on livelihoods and food security of rural households. By stimulating the agriculture sector in target SIDS countries, the facility is expected to enhance economic recovery from the pandemic, improve incomes and food & nutrition security for rural communities.

The activities under the facility build on national measures and include regional activities to be delivered in close coordination with MPTF partners (ILO, UNESCO and UNDP). More specifically the facility will:

- Equip women and youth with business and technical skills, access to productive resources, and market information services.
- Support agribusiness SMEs to access markets through the promotion of locally grown food, and their inclusion in government purchasing programmes (schools, hospitals, hospitality healthy food packages). Smallholder farmers, fisherfolks and SMEs engaged in food processing will be trained in safe post-harvest handling and food preservation.
- Support market actors with safe food distribution through the introduction of COVID-19 safety protocols along the supply chains.
- Scale up the use of tested digital solutions for market linkages, agricultural advice and nutrition awareness, such as My Kana App and TraSeable Farms App.

3. Family Farming Productivity and Resilience Support Project (PREFER), Comoros

PREFER is a US$18m project that partners with the national government and the International Institute of Tropical Agriculture to support 35,000 smallholders to increase their productivity and resilience to climate change. A key issue in Comoros and many other SIDS is overreliance on food imports, and this project focuses on promoting the local production of bananas, cassava and vegetables, including through training and access to rural finance. Training will also be provided to enhance market participation. Benefitting from funds from IFAD's Adaptation for Smallholder Agriculture Programme (ASAP), the project aims to build climate resilience by promoting sustainable water and soil management. Through the project, a grant of US$720,000 from IFAD's Rural Poor Stimulus Facility is also being implemented to provide emergency support to mitigate the impacts of the pandemic on access to inputs and markets.

4. Climate Smart Agriculture and Rural Enterprise Programme (SAEP), Grenada

The experience of the recently closed MAREP (Market Access and Rural Enterprise Development Programme) and the new operation (SAEP) make IFAD’s work in Grenada a cornerstone for the development of similar projects in another SIDS in the region. The SAEP focuses on the main critical issues in rural areas in SIDS in the Caribbean: (i) youth employment and entrepreneurship, (ii) adaptation to climate change, and (iii) private sector development. Gender and nutrition are also elements that are being strengthened in the project, making SAEP an interesting example of an integrated approach to addressing all mainstreaming themes. The project could be replicated (possibly even as a regional operation) in other small islands that have similar challenges (high percentage of food imports, high vulnerability to climate variability, high levels of youth unemployment) and are part of the Organization of Eastern Caribbean States. The cooperation with the Caribbean Development Bank (CDB), which co-finances rural infrastructure while IFAD invests on capacity building, can be replicated in other CDB-borrower countries lacking access to IFAD’s PBAS.